الأمم المتحدة

A/69/152

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2014
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الدورة التاسعة والستون
البند ٩٧ (ش) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٨. وهو يناقش الاتجاهات الحديثة في المساعي الرامية، في إطار الأمم المتحدة، إلى مواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ويتضمن التقرير، إضافة إلى ذلك، معلومات وردت من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

* A/69/50.

110814 110814 14-57737X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٨ الصادر بعنوان ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“، أكدت الجمعية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧[(١)].

٢ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كررت الجمعية العامة دعوة الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن ما تتخذه من تدابير وما تبذله من جهود كي تكرس لصالح التنمية الاقتصادية جزءا من الموارد المتاحة نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من التسلح. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ القرار. وقد قُدم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

٣ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، وجهت الأمانةُ العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتمس فيها آراءها. واستلمت الأمانة حتى وقت إعداد هذا التقرير ردودا من الدول الأعضاء التالية: ألبانيا، والأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا، وكوبا، والعراق، والمكسيك، وبنما، والبرتغال، وقطر، وإسبانيا، وأوكرانيا. وترد هذه المعلومات في الفرع ثالثا أدناه.

ثانيا - مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٤ - تواصل الأمم المتحدة اتخاذ خطوات صوب تنفيذ التوصيات الواردة في الوثائق المهمة الصادرة في مجال نزع السلاح والتنمية، ومن بينها برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وتقرير عام ٢٠٠٤ الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية[(٢)].

٥ - وفي السنوات الأخيرة، عملت الأمم المتحدة بشكل متزايد على توسيع نطاق الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وتنظيم التسلح سعيا إلى معالجة ما يحدثه استعمال الأسلحة

---

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك، ٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (A/CONF.130/39).

(٢) انظر A/59/119.

التقليدية من أثر في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ومعالجة انتشار تلك الأسلحة وتكديسها، وعلى وجه الخصوص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

٦ - وتقر صراحة معاهدة تجارة الأسلحة، المعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، والتي تشكل معلما تاريخيا، بالترابط بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، وكذلك بالعواقب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الناشئة عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة وغير منظمة. وتتناول المعاهدة الأسلحة التقليدية الثقيلة وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المهم أن المعاهدة تتناول كذلك ذخائر فئات الأسلحة المذكورة آنفا وأجزاءها ومكوناتها. وإضافة إلى حظر نقل الأسلحة دون الالتزام بروح المسؤولية، تتضمن المعاهدة أحكاما مفصلة عن منع تحويل مسار الأسلحة إلى أسواق الاتجار غير المشروع. وستوفر معاهدة تجارة الأسلحة، بمجرد دخولها حيز النفاذ، إطارا للتعاون الدولي وبناء القدرات فيما يتعلق بمنع تحويل مسار الأسلحة والارتياب في نقلها، بدءا من تحسين التشريعات وإجراءات الرقابة، وحتى تحسين ضبط التكديس.

٧ - وقد ركز الأمين العام، في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن عن مسألة الأسلحة الصغيرة (S/2013/503)، على الحالة في أفريقيا. وأكد بوجه خاص على تزايد ضعف مجموعة من الدول في المنطقة من جراء النزاعات المسلحة، والانتفاضات الاجتماعية، وعدم سيطرة الحكومات على مستودعات الجيش والشرطة، والأنشطة الإرهابية، والاتجار غير المشروع وما يتصل به من أنشطة الجريمة المنظمة، مؤكدا على أن أنشطة الجماعات المسلحة التي تمتلك أسلحة بصورة غير قانونية ما زالت تستنفد موارد كان من الممكن تخصيصها للتنمية المستدامة بدلا من ذلك.

٨ - وتواصل الدول الأعضاء، في إطار حربها ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تنفيذ برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه[٣]. إن الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٢ الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل[٤]، الذاخرة بالمواضيع المتصلة بالتنمية من قبيل التنمية المستدامة، والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، قد استرشدت بها الدول فيما بذلته من جهود على مدار العامين الماضيين. وخلال عام ٢٠١٤، نظرت الدول خلال الاجتماع الخامس للدول الذي يعقد

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك، ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/CONF.192/15)، الفصل الرابع، الفقرة ٢٤.

(٤) A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول.

كل سنتين، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، مع التركيز بشدة على المساعدة وبناء القدرات.

٩ - وبالنظر إلى ما قد يحدثه العنف المسلح من تأثير مباشر في مدى إنجاز الأهداف المتفق عليها فيما يتصل بالتنمية، ثمة حاجة إلى إدراج هدف يتصل بالسلام والأمن في صدارة برنامج العمل لدى التطلع صوب إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، كان من المهم أنه تم تحديد السلام والحكم الرشيد ضمن عناصر التحويل الخمسة التي ينبغي أن تحرك جدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ في التقرير المقدم من الفريق العامل الرفيع المستوى للشخصيات البارزة المعني بجدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥[٥].

١٠ - ويواصل مكتب شؤون نزع السلاح تعهد تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وهو أداة شفافية اختيارية أنشئت عام ١٩٨١، تتبادل من خلالها الدول الأعضاء المعلومات المتصلة بنفقاتها العسكرية. وما زالت تلك الأداة تمثل قيمة في توفير أساس للمناقشات بصدد مستويات الإنفاق العسكري، الأمر الذي يؤكد المبدأ المهم الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وهو ''أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح''.

١١ - وتنسق الأمم المتحدة أنشطتها المتصلة بنزع السلاح وتنظيم التسلح من خلال آليات شتى مشتركة بين الإدارات، تتضمن ضمن أنشطتها معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تلك الأسلحة وذلك عن طريق مساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم، وعن طريق تشجيع إيجاد فرص العمل. ومن بين تلك الآليات آلية تنظيم الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تمثل أساسا الأثر الإيجابي الناشئ عن الجهود التي بذلتها ألبانيا في مجال نزع السلاح على مدار السنوات الماضية في توفير الأمن الإنساني والبيئي. فقد أسهم خفض المخزون

(٥) انظر A/67/890.

الضخم من الذخيرة غير المأمونة وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في اطراد خفض عدد الحوادث المتصلة بالذخيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتعرض لها المدنيون في شتى أنحاء البلد.

وإضافة إلى ذلك، أفضى خفض وتدمير ذلك المخزون المكدس إلى إغلاق عدد كبير من مرافق التخزين العسكرية التي عادة ما كانت تكدس بالذخيرة وشكلت بذلك تهديدا للبلدان المجاورة وعقبة أمام تنمية المناطق المحيطة بها، وأصبحت الآن لا تشكل تهديدا. وعلاوة على ذلك، أصبح في الإمكان الآن تخصيص معظم مخازن الذخيرة المذكورة آنفا للاستعمالات المدنية ودعم تنمية المجتمعات المحلية الكائنة بها.

وقد نُفذ العديد من مشاريع تدمير الذخيرة والأسلحة في مصانع الأسلحة العسكرية السابقة الواقعة في مجيكس وبوليكان ووغرامش بوسائل التفكيك الصناعية وبدعم قدمه العديد من الجهات المانحة الدولية. وأفضى دعم التمويل المقدم من خلال تلك المشاريع إلى تحسين القدرات الصناعية لدى تلك المصانع ووفر فرصا وظيفية على الأجلين القصير والمتوسط لصالح السكان المحليين في المناطق التي تشهد معدلات بطالة عالية للغاية.

وعلى إثر مشروع التخلص من الذخائر غير المتفجرة في منطقة غيردك الذي نفذته القوات المسلحة الألبانية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، تيسر إعادة بناء المنازل والمدارس وغيرها من المؤسسات العامة التي تعرضت للدمار خلال حادث الإنفجار المأساوي وأصبح من الممكن الاستفادة منها مجددا.

وشكلت أيضا الجهود المركزة التي تبذلها ألبانيا في مجال نزع السلاح تأكيدا جديدا على التزامها القوي والجاد صوب العمل بمثابة عنصر سلام في المنطقة وما بعدها.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب شؤون نزع السلاح، وتتشرف بأن تشير إلى القرار ٣٧/٦٨ المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“.

وفي هذا الصدد، ما برحت جمهورية الأرجنتين تشهد تحولات عميقة، يحتل فيها البعد الاجتماعي أهمية خاصة، وتشكل في الوقت ذاته جزءا لا يتجزأ من خطة يتم من

خلالها إعادة استعمال السلطة السياسية كأداة أساسية من أدوات إحداث تغييرات حقيقية، بتشجيع مشاركة المواطنين والمنظمات بنشاط في هذا الصدد.

ولدى البلد حاليا خطة سياسية واجتماعية واقتصادية تقر بحق جميع الأرجنتينيين، نساء ورجالا، في التمتع بحقوق الإنسان، وتخول لهم حياة ينعمون فيها بالاندماج والعدالة الاجتماعية؛ وهي خطة وطنية وشعبية تتوخى العمل من أجل الإنتاج، والتخلص من الديون في إطار عمل الدولة بقوة ونشاط وحيوية.

ويمثل إعادة الحقوق إلى أصحابها وتوسيع نطاق تلك الحقوق، وإيجاد فرص العمل وحمايتها، وتطوير الإنتاج الوطني محاور أساسية في ذلك التحول، الذي تتلازم فيه السياستان الاقتصادية والاجتماعية. إن النمو الاقتصادي إلى جانب التدابير السياسية التي تتوخى إعادة توزيع الموارد على نحو منصف يتيحان للأرجنتين تحقيق تقدم في تعزيز حقوق جميع المواطنين والمواطنات سعيا إلى تحقيق التكافؤ في الفرص عن طريق السياسات الفعالة الرامية إلى توفير الحماية والتطوير في المجال الاجتماعي.

ومن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق الحقوق بتعميم نظام حماية الأطفال والمراهقين والنساء الحوامل، وتقديم المعاشات التقاعدية للمسنين والمعاقين، وتوفير الضمان الاجتماعي. ويترافق مع ذلك تحفيز الاستهلاك في السوق الداخلي بهدف إيجاد الطلب الذي يساعد على توفير فرص العمل، ويشكل كل ذلك المرتكزات الأساسية في نموذج التنمية الأرجنتيني.

وعلى هذا الأساس، تستند سياسة الدفاع في جمهورية الأرجنتين إلى نموذج دفاعي قوامه الاعتماد على الذات والتعاون، ويتوخى من ناحية بلوغ القدرات الملائمة اللازمة للدفاع الشرعي عن الذات، وفي ذات الوقت يستهدف الإسهام من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في تهيئة بيئة إقليمية، وبقدر الإمكان، عالمية تفضي فيها الثقة المتبادلة والشفافية إلى تشجيع توفير حماية أفضل للمصالح الوطنية، ومناخ تسود فيه الحرية والسلام والعدالة، ومن ثم تعزيز المؤسسات والقانون الدولي.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن شيلي ليست ضالعة في سباق تسلح يتطلب نفقات استثنائية يتكبدها البلد، وإنما تتحدد نفقاتها العسكرية ويتم إقرارها سنويا بمقتضى قانون ميزانية القطاع العام. وتُوزَّع تلك النفقات على ثلاث فئات: أفراد وعمليات ومشتريات.

وفي مجال الدفاع تمثل اللجنة الوطنية المعنية بإزالة الألغام الهيئة التي يتجسد فيها المفهوم المشار إليه في القرار ٣٧/٦٨، حيث أتاحت أعمال إزالة الألغام التي تقوم بها الاستفادة من المناطق التي تم إخلاؤها من الألغام المضادة للأفراد في أغراض شتى. وسمح ذلك بدوره بإحراز تقدم في شتى الأنشطة المخصصة لتنمية المجتمعات المحلية والمستوطنات، وفقا للخطط التي تضعها الحكومات الإقليمية.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ آذار/مارس ٢٠١٤]

جاء في تقرير الأمين العام المعنون ''الصلة بين نزع السلاح والتنمية'' (A/68/119)، أن ''إحراز تقدم في مجال نزع السلاح من شأنه أن يخلق بيئة مواتية للتنمية والعكس صحيح ... ولعل الأسلحة في حد ذاتها ليست هي السبب الجذري المؤدي إلى نشوب العنف واندلاع النزاع، إلا أن انتشارها وسهولة توافرها وتزايد الاحتمالات المرجِّحة لإمكانية تحويلها عن مسارها المقصود أو إساءة استعمالها عوامل يمكن أن تعرض الاستقرار والرفاه للأخطار وأن تقلل الثقة في نفوس المستثمرين وأن تؤدي إلى عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي''.

وتقر كولومبيا بأن الأسلحة التقليدية هي السبب في سقوط عدد كبير من القتلى في شتى أنحاء العالم، وأنها تفضي إلى أعمال إجرامية وحالات عنف تقترن بها مشاكل على الصعيد العالمي من قبيل مشكلة المخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة، التي تضر بالتنمية وتحدث أزمات إنسانية.

وترحب كولومبيا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في الآونة الأخيرة، التي تشكل فتحا جديدا في مجال السيطرة على تجارة الأسلحة التقليدية، حيث إنها أول صك ملزم من الناحية القانونية ويضع معايير دولية مشتركة تنظم نقل ذلك النوع من الأسلحة.

وقد وقعت كولومبيا على المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إدراكا منها للمبادئ التي وضعت على أساسها تلك المعاهدة، ومراعاة لحقيقة أن عدم وجود مثل تلك المبادئ في النظام القانوني الدولي يسهم في تحويل مسار الأسلحة المشتراة بصورة قانونية إلى الأسواق غير المشروعة، مما يضر بكثير من بلدان العالم، ومن بينها كولومبيا.

وخلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، انضمت كولومبيا إلى جنوب أفريقيا واليابان في تقديم القرار ٤٨/٦٨ ''الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

من جميع جوانبه''، الذي جرى التأكيد فيه أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة يترتب عليه عواقب وخيمة في المجالين الإنساني والاجتماعي – الاقتصادي، ويمثل خطرا على السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن كولومبيا انضمت عام ٢٠٠٨ إلى إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، مؤكدة أن العنف المسلح والتنمية يؤثر كل منهما في الآخر في كلا الاتجاهين؛ ومن ثم أقرت بأن العنف المسلح يفضي إلى تكبد البلد تكلفة باهظة ويعوق إمكانات تنميته، علاوة على أن معوقات التنمية وتفشي الفقر والإقصاء عناصر تؤجج العنف المسلح.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

في ظل النظام الدولي الراهن، الذي تتزايد فيه التفاوتات وضوحا وعمقا، يفضي سباق التسلح إلى إهدار الكثير من الموارد التي يتسنى، بل يجب، تخصيصها لصالح التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر والجوع، ولصالح صحة المواطنين، وإيجاد فرص العمل، والتعليم، وتيسير تنقية الهواء والحصول على مياه الشرب.

وينبغي إيلاء الأولوية إلى تطبيق تدابير ملموسة تتيح تحويل الموارد المخصصة الآن للأغراض العسكرية صوب الأنشطة التي تحقق التنمية. وفي حين أن النفقات العسكرية قد بلغ مجموعها ١ ٧٥٦ بليون دولار عام ٢٠١٢، بما يعادل ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هناك ما يزيد على ٨٤٢ مليون شخص يعانون من الجوع، حسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وخلال العام الحالي زادت تكلفة التسلح في العالم بمقدار ٣٤٠ مرة على ميزانية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن فترة السنتين. ويمكن الاستفادة من الموارد المخصصة للتسلح في المساعدة مثلا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يبدو أنها غير قابلة للتحقيق.

إن تكلفة سلاح نووي واحد يمكن الاستفادة منها في توفير الرعاية الطبية لنحو ٣٦ ٠٠٠ شخص. وتؤيد كوبا الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، وتساند إحراز تقدم جوهري في مسألة نزع السلاح النووي بهدف تجنب إهدار قدر كبير من الموارد في هذا

المجال. ويتعين استخدام الموارد التي توجه حاليا صوب تكديس الأسلحة بالترسانات النووية في تحقيق المنافع للإنسانية وفي السعي إلى القضاء على الفقر.

وتحث كوبا جميع البلدان على الإسهام بفعالية في نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة. وترى كوبا أن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كان خطوة ملموسة في المضي قدما في السبيل الضروري صوب نزع السلاح النووي.

ويجب تخصيص الموارد الموفرة من تدابير نزع السلاح لصالح التنمية، لا سيما لصالح أقل البلدان نموا، على النحو المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٨٦.

وتكرر كوبا اقتراحها الداعي إلى إنشاء صندوق دولي تشرف عليه الأمم المتحدة ويخصص لصالحه نصف التكاليف العسكرية الحالية. ويتعين أن يكون الهدف من هذا الصندوق هو تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة، ومساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور في توثيق الصلة بين نزع السلاح والتنمية، أساسا عن طريق تطبيق برنامج المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧. وقد توخى برنامج عمل المؤتمر اعتماد تدابير ترمي إلى خفض مستوى وحجم النفقات العسكرية، وإعادة تخصيص تلك الموارد لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، ودراسة المسائل المرتبطة بتحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدني.

إن كوبا، حكومة وشعبا، ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل المذكور آنفا. فقد كرست القوات المسلحة الثورية الكوبية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ما لديها من موارد وإمكانات عسكرية، كلما اقتضت الضرورة، بما يشمل المخيمات والوحدات العسكرية، ووسائل النقل والطائرات العسكرية، والموارد الهندسية، والخدمات الطبية، وغير ذلك من الموارد اللوجستية. ومن بين الأمثلة في هذا الصدد، نقل الأكاديمية البحرية ''غرانما'' إلى مكان آخر، واستعمال مبانيها كمقر لكلية طب أمريكا اللاتينية، وتقديم الدعم من القوات المسلحة، من خلال الأفراد ومعدات التبخير، إلى حملة القضاء على ناقلات الأمراض، والدعم المقدم إلى إنتاج المواد الغذائية، والخدمات المقدمة عن طريق هيئات الإنشاءات العسكرية لصالح إنشاء المدارس، وشق قنوات المياه، وإنشاء الخزانات والطرق، وعمليات الإجلاء في أوقات الكوارث الطبيعية.

وتشجب كوبا حقيقة أن جزءا من الأراضي الكوبية ما زالت تحتله الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير شرعية وأقامت عليه قاعدة بحرية تحولت إلى مركز للاعتقال والتعذيب. ويتعين فورا إغلاق القاعدة العسكرية في غوانتانامو، وإعادة موقعها إلى المالك الشرعي وهو الشعب الكوبي، كي يتسنى الاستفادة منه في إقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي للمجتمع الدول أن يعتمد تدابير ملموسة ترمي إلى إعادة توجيه الموارد المخصصة حاليا للأغراض العسكرية صوب الأنشطة الإنمائية.

العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٩ آذار/مارس ٢٠١٤]

تؤكد جمهورية العراق على أن الحق في التنمية حقٌ من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حقٌ للأمم ولشعوبها على حدٍ سواء. وتدرك حكومة جمهورية العراق أن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي تسهم في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز ثقافة السلام ونزع السلاح.

إن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين من عناصر إعمال الحق في التنمية، حيث تؤكد الجمعية العامة وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيراً التقدم في ميدان التنمية، وأنه ينبغي أن تكرس الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولجميع الشعوب ولرفاهيتها وخاصة شعوب البلدان النامية.

ويؤكد العراق أهمية وضرورة اتباع النهوج المتعددة الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح والتنمية، ويرى ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة دورها الحيوي في هذا المجال.

إن تحقيق التعاون بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية يسهم في توثيق العلاقات بين الدول وبالتالي في إزالة المشاكل القائمة بينها، أو حلها بالطرق السلمية، حيث إن هدف التنمية وتوثيق العلاقات بين الدول يعد مكملا للأهداف والمبادئ التي تسعى المنظمات الدولية إلى تحقيقها، والتي تؤدي حتما إلى تسخير الموارد في خدمة

التنمية وعدم إهدارها في مجال التسلح، الأمر الذي يقود إلى تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإن السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتحقق من خلال تشجيع المجتمع الدولي على وضع تدابير نزع السلاح الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف وتطبيقها، إذ إنها تسهم حتماً في بلوغ هذه الأهداف. ومن شأن إعادة توجيه بعض الموارد التي تنفق على التسلح والقوات العسكرية صوب التنمية إحراز تقدمٍ كبيرٍ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤيد جمهورية العراق الموقف الذي يؤكد على ضرورة عدم استتراف موارد الدول النامية في أغراض التسلح، في الوقت الذي يجب فيه تسخير تلك الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن تسوية النزاعات سلمياً وشيوع السلام والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يسهم في تسخير الموارد لأغراض التنمية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

ينفق العالم سنويا مبلغ ٧٣٩ بليون دولار على الأسلحة التقليدية والنووية. وخلال عام ٢٠١٣، ضاعفت عدة بلدان نفقاتها العسكرية، في حين لم يطرأ تغير على نفقاتها على التنمية ونزع السلاح.

وتدرك المكسيك أن أهداف السلام والأمن ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية، ومن ثم ينبغي إحلال التوازن بين الموارد المخصصة للإنفاق العسكري، والموارد المكرسة للتنمية. وفي هذا الصدد اتخذت المكسيك التدابير التالية:

- ''تسليم الأسلحة مقابل مكافأة'': يقوم السكان طواعية بتسليم ما لديهم من أسلحة مقابل مكافأة (نقدية أو مستلزمات غذائية أو سلع إلكترونية مترلية). وبدءا من الأول من كانون الثاني/يناير وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جرى تسليم ٣٠ ٩٩٣ قطعة سلاح، و ٢ ٢٩٧ قنبلة يدوية، و ٧٧٨ ٥٤٦ طلقة سلاح.
- ''سجل الأسلحة'': الهدف من السجل هو تنظيم تداول الأسلحة وفرض رقابة صارمة عليها، وفقا للقانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات، والحيلولة دون انتقال تلك الأسلحة إلى الأسواق غير الشرعية. وبدءا من الأول من كانون

الثاني/يناير وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جرى تأمين ٤٧٤ ٩ قطعة سلاح، و ٢٠٣ ١ قنبلة يدوية، و ٧١١ ٢٩٢ ١ طلقة سلاح.

- وإعمالا للخطة الوطنية للتنمية عن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، تُتخذ إجراءات تركز على تحقيق التنمية، بهدف منع ومكافحة الجريمة والعنف.
- تشارك المكسيك في جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، الذي يسهم في خفض النفقات العالمية على التسلح، وتشجيع تحويل المزيد من الموارد نحو التنمية، إعمالا للأهداف الإنمائية للألفية. كما تشارك بوجه خاص في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة كي تتضمن أهدافا واضحة وقابلة للقياس.
- وتلتزم المكسيك التزاما دقيقا بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، حيث تعمل على تشجيع التعاون في مجال الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والشفافية في إعلان النفقات العسكرية. وفي هذا الصدد تقدم سنويا تقريرا عن نفقاتها العسكرية.
- وتشارك المكسيك في الاجتماعات الدولية الرامية إلى خفض تأثير الأسلحة النووية والتقليدية، وكذلك في الاجتماعات المتعلقة بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

أدرجت بنما في تشريعاتها القانون العام للأسلحة النارية والذخيرة وما يرتبط بهما من عتاد، الذي ينظم إجراءات منح تراخيص حمل السلاح؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقامت كذلك بتنفيذ برنامج تقديم الأسلحة مقابل الأغذية والأدوية منذ عام ٢٠١٠، بهدف سحب الذخائر والأسلحة الصغيرة غير المشروعة من الطرقات، إلى جانب إجراءات أخرى.

ويقضي الدستور السياسي لجمهورية بنما، في المادة ٣١٢ منه، بأن الحكومة هي الجهة الوحيدة التي يجوز لها امتلاك أسلحة، ويتعين على أي جهة أخرى الحصول على ترخيص بحمل السلاح من السلطة التنفيذية. ويستند واجب توفير الأمن العام إلى القواعد

والضوابط المحددة الرامية إلى منع انتشار الأسلحة التي تؤثر في تنمية البلد وإزالة تلك الأسلحة، بهدف الظهور بمظهر واضح ومنظم أمام المجتمع الدولي.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

الصكوك الدولية

البرتغال دولةٌ طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، من قبيل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية للألغام الأرضية) واتفاقية الذخائر العنقودية اللتين تحددان التزاما يقضي بأن تقوم الدول الأطراف بتدمير ما تمتلكه من مخزونات الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وأن تنفذ أيضا أنشطة تستهدف تطهير المناطق الملغّمة التي تخضع لولايتها. والواقع أن الأسلحة المذكورة آنفا تعرقل بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمجتمعات المحلية المتضررة، حيث إنها تقوض القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي وغير ذلك من الموارد الحيوية. والبرتغال طرف أيضا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وقد واصلت البرتغال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بوصفها إحدى الدول المنسقة الراعية لعالمية اتفاقية الذخائر العنقودية، التعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الترويج لهذه الاتفاقية التاريخية التي لا تزال الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يهدف إلى رفع المعاناة عن المدنيين والحدّ من الخسائر التي تتزلها بهم الذخائرُ العنقودية. وقامت البرتغال بأنشطة توعية متعددة ترمي إلى الترويج لتلك الاتفاقية.

وتعرب البرتغال عن أسفها إزاء عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن التوصل إلى توافق للآراء بشأن وضع بروتوكول فيما يتعلق بالألغام من غير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. فذلك النوع من الألغام يسد الطرق ويمنع التحرك عموماً من مناطق معينة وإليها، مما يحول دون تنفيذ أنشطة إنسانية فعالة في الميدان. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي النوع المذكور إلى عزل السكان وإعاقة النهوض بالبنية الأساسية الحكومية في المناطق المتضررة فيقوّض بذلك سلطة الدولة.

المساعدة

في عام ٢٠١٢، واصلت البرتغالُ تعاونها مع موزامبيق فيما يتعلق بإزالة الألغام الأرضية والتخلص منها بسبل تتمثل تحديدا في تمكين السلطات الموزامبيقية من الاطلاع على نسخ من الخرائط ووسائل رسمها.

وفي هذا السياق، أجرى وفدٌ من معهد موزامبيق الوطني لإزالة الألغام زيارةً إلى محفوظات وزارة الدفاع الوطني البرتغالية، ومعهد بحوث المناطق المدارية، وهو مؤسسة حكومية تُعنى بالبحوث والتطوير وتمتلك مجموعة هائلة من محفوظات الخرائط (المحفوظات التاريخية لما وراء البحار).

وشاركت البرتغال في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في مؤتمر استعراض اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية، الذي عُقد في مابوتو، موزامبيق، كما أنها دعيت لتكون ضمن فريق أصدقاء الرئيس. وبهذه الصفة، طُلب إلى البرتغال تقديم بعض المساهمات، حيث أرسلت بعض المواد التي تستعمل في الدعم اللوجستي (تكنولوجيا المعلومات). ومن ناحية أخرى تعمل البرتغال على إعداد مشروع يستهدف مساعدة موزامبيق في مجال معرفة المخاطر، الذي يجري بالتعاون مع السلطات الموزامبيقية.

ويُضاف إلى ذلك أن البرتغال سبق لها تقديم المساعدة التقنية في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها في إطار قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات في البوسنة، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وتوفير التدريب على أنشطة إزالة الألغام في غينيا - بيساو. كما قامت البرتغال في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ باستثمار ما إجماليه ٦٣٥ ٢٣ يورو في مشاريع لإزالة الألغام المضادة للأفراد في أنغولا وغيرها من البلدان النامية. وتشارك البرتغال أيضا في مشروع الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا مع شركائها في مبادرة ٥+٥.

وبإمكان البرتغال تقديم المساعدة عند الطلب ورهنا بتوافر التمويل الكافي. ويتمتع خبراء القوات المسلحة البرتغالية بالخبرات في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها. وتشمل المعداتُ المستخدمة في الكشف عن الألغام وإزالتها أجهزةً إلكترونية للبحث عن الألغام، وإبطال الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وأزياء الأخصائيين، وأنظمة الكشف عن مواقع الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة بالأشعة السينية (بالصور الآنية)، وأجهزة إبطال المتفجرات، والأجهزة الميكانيكية، والنظم المحمولة المعدنية التي تضم أجهزة استشعار متعددة.

ووقعت البرتغال إطارا برنامجيا قطريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشمل التعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية كإجراء من إجراءات التعاون الإنمائي فيما يتعلق بمنع الانتشار ونزع السلاح.

وأثارت البرتغال، في مناسبات عدة في إطار الاتصالات الثنائية، مسألة نزع السلاح بوصفه عنصرا ينبغي مراعاته في استراتيجيات التنمية.

التنفيذ على الصعيد الوطني

اعتمدت البرتغال في عام ٢٠٠٩ ''استراتيجية وطنية للأمن والتنمية'' تركز على الاتساق والفعالية وتكفل تنسيقا أفضل بين جميع البرامج البرتغالية. وتشجع تلك الاستراتيجية أيضا على اعتماد نهجٍ أوسع نطاقا، وتعزز إيلاء الأولوية إلى الأمن البشري بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف السياسة التي تنتهجها البرتغال في مجال التعاون.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

انضمت قطر إلى جميع معاهدات أسلحة الدمار الشامل، وتقوم بشكل دوري، تحت مظلة مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بعقد العديد من الدورات وحلقات العمل على كافة المستويات بهدف التوعية بأسلحة الدمار الشامل وخطورتها.

ولا تحوز دولة قطر إلا السلاح التقليدي، وبقدر ما هو ضروري لأمنها، في ظل الظروف المحيطة بالمنطقة، ولا تمثل نفقات التسلح إلا جزءا ضئيلا من الموازنة العامة. وتركز قطر على النهوض بكل ما فيه صالح المواطن من صحة وتعليم وثقافة ومشاريع إنمائية تستهدف خدمة الأجيال القادمة، كما تحظى مشروعات التنمية والبنية الأساسية بجميع أشكالها بكل رعاية واهتمام.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤمن إسبانيا إيماناً عميقا بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة تربط بين نزع السلاح والتنمية، بحيث تُنفذ الإجراءات في مجاليْ العمل المذكورين بشكل متواز ومتعاضد.

وتعيد إسبانيا تأكيدَ التزامها التاريخي والثابت إزاء نزع السلاح والتنمية، حيث تعتمد التدابير التشريعية والتنفيذية وتعزز السياسات النشطة الرامية إلى نزع السلاح والتنمية في مناطق جغرافية أخرى.

وعلى الصعيد الداخلي، يتبين أن التشريعاتِ الإسبانية تُعتبر في عداد أكثر التشريعات تطورا في مجال نزع السلاح، وهي تتجاوز الواجبات الناشئة بمقتضى المعاهدات والالتزامات الدولية الملزمة للبلد.

وعلى الصعيد الخارجي، تبذل إسبانيا قصاراها من أجل المساهمة بشكل فعال ومنسق في مواجهة التحديات التي تطرحها إشكاليات التنمية البالغة الأهمية فيما يتصل باعتماد تدابير نزع السلاح. ويتجلى موقف إسبانيا هذا في موقفها إزاء التعاون في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وحظر الألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية، وغير ذلك من الأسلحة التي تحدث أثرا مماثلا، وإزالتها إزالة تامة.

وإلى جانب ما ذكر آنفا، وفي ارتباط وثيق بسياسة المعونة الإنمائية، تواصل إسبانيا تشجيع المهام الإنسانية المتمثلة في تطهير الألغام، واتخاذ الإجراءات الضرورية المتعددة الأطراف التي تستهدف تطوير التقنيات الكفيلة بتحديد الألغام المزروعة حاليا في بلدان أخرى، وإبطال مفعول تلك الألغام وتدميرها. كما تواصل تقديم الدعم والمساعدة في مجال تدريب المتخصصين، عبر المركز الدولي لإزالة الألغام، ومركز منظمة حلف شمال الأطلسي للامتياز في إسبانيا.

إضافة إلى ذلك، وضمانا لفرض الرقابة على الاتجار بالأسلحة، وضعت إسبانيا نظامَ ضمانات، على غرار المجلس الوزاري المشترك لتنظيم التجارة الخارجية بالعتاد الدفاعي ذي الاستخدام المزدوج، يستهدف البت بشكل مبدئي وملزِم في التراخيص الإدارية الممنوحة لصالح تجارة العتاد الدفاعي ذي الاستخدام المزدوج.

وختاما، تخصص إسبانيا، في إطار عملياتها الخارجية، قدرا كبيرا من الموارد العسكرية، سواء للأغراض الإنسانية أو التقنية، بهدف تنفيذ مهام نزع السلاح وصون السلام وتقديم المساعدة إلى سكان العالم قاطبة.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

ما برحت أوكرانيا تؤيد، بوصفها دولة نووية، مواصلة تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، خاصة عبر الأمم المتحدة. وتعتقد أوكرانيا اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة بوسعها الاضطلاع بدور محوري في الجهود الجماعية المبذولة صوب صون السلام، وكفالة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقلاتها، ومعالجة ما يستجد من تهديدات وتحديات.

وتشارك أوكرانيا بشكل تام الاقتناع العالمي الذي يستند إليه قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٨ وهو: أن التعاون الدولي والجهود المشتركة الراميان إلى تحقيق المزيد من التقدم فيما يختص بنزع السلاح والحد من التسلح ينبغي أن يعزز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغية تقليل الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفيما يتعلق بتجربة أوكرانيا الوطنية في مجال تنفيذ القرار المذكور آنفا، تجدر الإشارة إلى أنه بموجب قانون ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤ الساري في البلد، تخصص للصندوق العام لميزانية الدولة نسبة ٥٠ في المائة من الموارد المتأتية من التخلص من فائض الأسلحة ومن استعمال التكنولوجيا العسكرية والمتخصصة الموجودة لدى القوات المسلحة، في حين تخصص النسبة المتبقية للصندوق الخاص التابع لوزارة الدفاع المستخدم في معالجة المسائل الاجتماعية المتعلقة بتنفيذ البرنامج الحكومي الشامل الرامي إلى توفير الإسكان لأفراد القوات المسلحة الأوكرانية وعائلاتهم.

وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، تلقى الصندوق الخاص التابع لوزارة الدفاع مبلغ ٢٤,٩ مليون هريفنيا جرى توفيره من التخلص من فائض الأسلحة ومن استعمال التكنولوجيا العسكرية والمتخصصة الموجودة لدى القوات المسلحة.

وفيما يختص بالتجارب السابقة، من الجدير بالذكر أنه في أوائل عام ١٩٩٤ تعهد الاتحاد الروسي، بموجب الاتفاقات الثلاثية المبرمة بين أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بتزويد أوكرانيا بمجمعات الوقود اللازمة للتخلص من الرؤوس النووية

الاستراتيجية الكائنة في الأراضي الأوكرانية. وبموجب الاتفاقات المبرمة في هذا الصدد اتُفق، كفالة للسلامة النووية والبيئية، على أن تتعاون الأطراف على صون الرؤوس النووية الكائنة في الأراضي الأوكرانية والتخلص منها إلى حين إزالة آخر رأس نووي منها.

وعلاوة على ذلك، جرى إبرام اتفاق إلى جانب تلك الاتفاقات بشأن مسألتين مهمتين: الإطار الزمني للتخلص من جميع الرؤوس النووية الكائنة في الأراضي الأوكرانية، والآليات اللازمة لتوفير التعويض عن الأسلحة النووية التعبوية التي يجري التخلص منها. وتعهدت الأطراف بوجه خاص بإتمام عملية إزالة الرؤوس النووية الاستراتيجية من أوكرانيا بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتشير المادة ٢ من مرفق الاتفاق إلى أن الاتحاد الروسي سيشطب جزءا من الدين العام الذي تدين به أوكرانيا، والذي يبلغ ٤٠٠-٥٢٠ مليون دولار، فيما يتصل بإزالة الأسلحة النووية التعبوية من الأراضي الأوكرانية بين عاميْ ١٩٩١ و ١٩٩٢.